





جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت-

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، علوم وتقنيات
النشاطات البدنية والرياضية، العلوم الاقتصادية، والعلوم الإنسانية
والاجتماعية

المجلد السادس عشر العدد 01 جوان 2025

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (15)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة

الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).

- تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.

- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسنول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد السادس عشر العدد 1 جوان 2025

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:

أ. د. واضح أحمد الأمين، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. العيداني الياس، أ. د. عطار خالد،

أ. د. لكحل فيصل، أ. د. قاسم قادة، د. دهقاني أيوب، أ. د. بوسكرة عمر.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة

عطار خالد

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، أ. د. عطار خالد، د. صالح ربوح، أ.د. مصاييح محمد، د. بن رابح خير الدين، أ. د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بن فريجة الجلالي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ربوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بوركة ختة، أ.د. طعام شامخة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلبي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، أ. د. بوغاري فاطمة، أ.د. قردان ميلود، أ.د. يونس محمد، أ.د. فتوح محمود، أ.د. عيسى حورية، د. بوضوار صورية، د. وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، أ.د. بشير دردار، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشراش، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مخطار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجحي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، أ.د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د.

شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE

Mensson

كلمة العدد

السلام عليكم،

بعد واجب التّحيّة تطل عليكم مجلة المعيار – كما عودتكم – بمجلد جديد وعدد متجدد هو المجلد السادس عشر، العدد الأول، حاملة في طيّاتها مجموعة ثرية ومتنوعة من المقالات العلميّة والبحوث الأكاديمية، التي تتناول طيفا واسعا من المواضيع والقضايا التي تهم القارئ المتطلّع للمعرفة والفهم العميق.

وكالمتوقع، يتضمن هذا العدد نخبة من المقالات التي كتبت بأقلام نيرة، وبأفكار ناضجة، تجمع بين العمق العلمي والطّرح الجذّاب، وذلك في مجالات شتى، تشمل: الأدب، والقانون، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وغيرها وبلسان مختلف اللّغات منها الانجليزية، الفرنسية والألمانية، ومن الميادين التي تتجدّد أهميتها مع متغيرات الواقع وتحديات العصر.

وما يضيفي على هذا العدد طابعا خاصّا، هو ما يتضمنه من أعمال كتبت من داخل الوطن ومن خارجه، في دليل واضح على عمق الامتداد العلميّ للمجلة، وحرصها على جمع الآراء والأصوات العلميّة من كافة الأصقاع، فكلّ مقال يضيف بعدا ورؤية تساهم في بناء معرفة شاملة ورؤية متوازنة نتطلّع من خلالها إلى نيل رضى القارئ والفوز بإعجابه.

المدير المسؤول عن النشر

أ.د. عيساني محمد

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
	كلمة العدد أ. د. عيساني امحمد	هـ
01	أثر السياق النحوي في إظهار معنى القراءات ياسر بن محمد الخليل -جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، السعودية	16-1
02	أعلام النزعة الأخلاقية للشعر الزباني وموضوعاته د. مولاي البودخيلي سيدي عبد الرحيم -جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.	24-17
03	الانسجام النصي في قصيدة" تجلّت الفوارس " للشاعر مسعد محمد زياد بحري قويدر -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر	40-25
04	التأويل النحوي عند علماء العربية القدامى حاج مدني خديجة -جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر.	53-41
05	التجريب السردى عند سمير قسيبي: بين مقتضيات البنية وتجليات الرؤية علاك نصيرة-المركز الجامعي مرسلّي عبد الله تيبازة، الجزائر.	72-54
06	الجناس وتقسيم المقسم بن عطاء الله مليكة -جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر	85-73
07	القضية الفلسطينية بين الإبداع الأدبي والإبداع السينمائي (روايات غسان كنفاني نموذجاً) لخضر سعيد بلعربي -جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر	99-86
08	المعتقدات الشعبية في منطقة الونشريس –الأصول والامتداد – أ. د. غربي بكاي -جامعة تيسمسيلت أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.	109-100
09	النظرية الذهنية اللغوية – دراسة تحليلية لأراء "راي جاكندوف" حول البنية التصورية- بودانة طه الأمين-المركز الجامعي أفلو، الجزائر	119-110
10	بلاغة الصورة بين البيان والتصوير عند سيد قطب ط. د رايس نورية / أ. د بلمرسلي السبع -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	133-120
11	تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر من النسق اللغوي إلى النسق الثقافي قراءة في نماذج د. ناجي نادية -المركز الجامعي شريف بوشوشة أفلو، الجزائر	145-134
12	تحولات الكتابة الشعرية ومحاولة التخطي دائماً بدر شاكر السياب أنموذجاً ط. د. عيادي خالد / أ. د. محمودي بشير -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	158-146
13	جهود عبد الكريم الفكون الصرفية من خلال كتابه: فتح اللطيف أ. د بلحسين محمد -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	166-159
14	حذف نون الفعل المضارع في القرآن الكريم بين القراءة والنحاة أ. د. مسعودة مرسلّي -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر	183-167
15	فاعلية الخرائط الذهنية في تعليم النحو "السنة الأولى متوسط أنموذجاً" كجعو طاطمة-المركز الجامعي مرسلّي عبد الله، تيبازة، الجزائر	197-184
16	مستوى قصور الانتباه لدى تلاميذ المرحلة التحضيرية من وجهة نظر المعلمين د. طوبال فطيمة-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2-، الجزائر	210-198
17	مظاهر التجديد في الدرس البلاغي المعاصر عند صلاح فضل ومحمد عبد المطلب مختيش شريفة -جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر	218-211
18	من أساليب الحذف التركيبي في القرآن الكريم –الاحتباك- ط. د. بومدين مصطفى لامين / أ. د. بوعرارة محمد -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر	231-219
19	Einfluss kultureller Aspekte auf den Fremdsprachenunterricht Influence of cultural aspects on foreign language teaching ZOUIRA Mohamed -Universität Oran2, Mohamed Ben Ahmed, algerien	243-232
20	Fostering Autonomy in Language Learning through Artificial Intelligence Bensalah Hiba- Ibn Khaldoun University, Tiaret, Algeria	257-244

269-258	Satirizing American Authoritarianism: Power and the Limits of Resistance in Kurt Vonnegut’s “Harrison Bergeron” Ounis Chahrazad -University of Algiers 2, Algeria	21
285-270	Suprasegmental phonemes in linguistic analysis Messaoudi fadela -University center of Maghnia, Algeria	22
299-286	Traduire Le Roman Algerien D’expression Française : Entre Forme Hybride Et Questionnement Identitaire Bousseboua Zeineb-Université des Frères Mentouri. Constantine 1. Algérie	23
315-300	Unraveling Reciprocal Intricacies in The Iceman Cometh and “Hughie”: Intertextual Misreadings Dekkiche Mohamed Amine / Prof. Kaced Assia University of Algiers , Abou El Kacem Saâdallah, Algeria	24
330-316	الإكراه الاقتصادي في ميزان العلاقات الدولية: دراسة في فعالية البدائل غير العسكرية بوجلال عمر -جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.	25
346-331	الاهتمام الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة د. عتو أحمد -جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت-الجزائر	26
362-347	الحق في بيئة سليمة من منظور التشريع الجزائري والقانون الدولي أبو القاسم عيسى -جامعة غرداية، الجزائر	27
376-363	المواطنة الرقمية: إحياء للمثال الديمقراطي أو تكريس للهيمنة الليبرالية د. بلعموري نعيم -جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر	28
391-377	آليات دعم العمل والفكر المقاولاتي في الجزائر قندوز أحمد / عبد المجيد بلغيث -جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر	29
408-392	دراسة اتجاهات المستهلك الجزائري نحو تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اختيار الوجهات السياحية الخارجية: دراسة تحليلية استطلاعية زرادنة محمد -جامعة تيسمسيلت، الجزائر.	30
425-409	واقع ادارة المخاطر التشغيلية في البنوك الجزائرية قلي سهام 1 / خلف الله حسام الدين -جامعة تونس المنار، تونس	31
439-426	Exploring the Impact of Blockchain Technology on Modern Financial Systems Djerfi Abderahmane, University of jijel, Algeria /Chaalal cherif Abdelillah Ibn khaldoun university, Tiaret	32
454-440	The reality of the digital economy in Algeria through the study of the information technology sector during the period 2015-2024 Kebaili Abdennour / Deghmoum Hichem, University of Algiers3, Algeria	33
470-455	متطلبات التوجيه المهني ودورها تحقيق الأداء المتميز لدى العاملين في المنشآت الرياضية د بلقرش محمد / أ. د عمارة نور الدين -جامعة المسيلة، الجزائر	34
480-471	أسس البناء الحضاري في منهج مالك بن نبي بناء النهضة - أنموذجا- د. بوعلام حمديدي / د. فريال طيبون- جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر	35
496-481	الإشراف العلمي في البحوث الأكاديمية (التأزر بين دور المشرف ودور الباحث في إنجاح البحوث العلمية) حرزي السعيد / كتفي ياسمينه -جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.	36
512-497	التماسك الاجتماعي سرورة مفاهيمية وتعدد تصوراتي ط. د معزوزي ناصر / أ. د بكاي رشيد-جامعة عمارثليجي الأغواط، الجزائر	37
528-513	الحدثة وما بعد الحدثة في الموروث السوسيولوجي زهواني عمر -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	38
537-529	الخطاب الديني في الفكر العربي المعاصر محمد أركون نموذجا د. سحوان رضوان، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	39
552-538	الدرس الفلسفي وإمكانية التعليم الرقمي بوحسين جلول / أ. د. بن ناصر حاجة -جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر	40
564-553	جوانب من الحركة العلمية في مدينة مازونة ونواحيها من النصف الثاني للقرن 12هـ/13م إلى القرن 13هـ/14م د. بوشامة أحمد-جامعة أحمد بن يحيى الزنشريسي تيسمسيلت، الجزائر	41
578-565	دور التحول الرقمي في جودة الخدمة العمومية في الجزائر ط. د بوشياخي عبد اللطيف/ ط. د بوشياخي عصام/ أ. دنقاز نجيبه - 2,1 كلية الحقوق، جامعة صفاقس، تونس/3كلية الحقوق، جامعة أريانا، تونس	42

593-579	دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المنظور الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة عاصمي نبيلة -أحمد بن يحيى الونشريسي، الجزائر/ موسى عيسى -جامعة مولود معمري -تيزي وزو، الجزائر.	43
606-594	مبدأ مراعاة مقاصد المكلفين وأثره في فقه المعاملات المالية في المذهب المالكي صرموم رايح-أحمد بن يحيى الونشريسي، الجزائر	44
624-607	مساهمة سي محمد ولد سي حمزة في مواجهة الاستعمار الفرنسي بالجنوب الغربي الجزائري (1865.1864) ط. د. قايد عزالدين/ د. مايدي كمال -المركز الجامعي الشريف بوشوشة، أفلو، الجزائر	45
641-625	معوقات البحث العلمي في الجزائر والحلول الناجمة أ. د. العيمش محمد/ د. هاشم رايح -ملحقة قصر الشلالة. جامعة تيارت، الجزائر	46
657-642	Algerian Family Ben Djelal al-Tlemceni:One hundred years of scientific contribution in Fes (10th-11th Century Hijri / 16th -17th Century) Dr. Saidani Mahfoudh- Djilali Bounaama University, Khemis Miliana, Algeria	47
665-658	Arab Christians and the writing of Ottoman history, the Lebanese historian Philip Hitti (1886- 1978) as a model Abderrazak Toumiat- Yahia Fares University , Medea, Algeria	48
680-666	Exploring Destructive Patriarchy and Subversive Ideological Forces in Sam Shepard's Curse of the Starving Class (1977) and Buried Child (1978) Amina Mechta / Pr. Assia Kaced, University of Algiers, Algeria	49
696-681	Rhetorical Techniques in the Treatise on Argumentation (1958) byChaim Perelman (1912-1984) and Lucie Olbrechts (1899-1987) Zhor Hameurlaine - Ibn khaldoun university of tiaret , Algeria	50
711-697	The Aesthetics of Time and Place in the Novel The Scent of a Woman by Amin Zaoui Arioua Mounir - University of Boumerdes , Algeria	51
726-712	The Deconstructive Method in Philosophy and Its Applications in the Arab-Islamic Heritage: Mohamed Arkoun as a Model LAKHEL Hamdi - Mohamed Kheider University, Biskra, Algeria	52
741-727	The Reality of Household Food Waste Reduction Among Families in Chlef Province: An Analysis of Awareness, Behaviors, and Influencing Factors Nacef Mohammed - Hassiba Benbouali University of Chlef, , Algeria	53

الإكراه الاقتصادي في ميزان العلاقات الدولية: دراسة في فعالية البدائل غير العسكرية

Economic Coercion in the Balance of International Relations: A Study on the Effectiveness of Non-Military Alternatives



عمر بوجلالة*¹

¹ جامعة سيدي بلعباس، مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر، الجزائر.

omar.boudjellal@univ-sba.dz

تاريخ القبول: 2025/05/27

تاريخ الإرسال: 2025/03/15

ملخص:

تناقش هذه الدراسة مفهوم الإكراه الاقتصادي كأداة للسياسة الدولية الحديثة، لتحاول أن تقف على مدى فعاليته في ظل التطورات التكنولوجية والتحولات الجيوسياسية، باعتباره استراتيجية بديلة عن الحروب التقليدية. بحيث تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعاً حديثاً يحظى باهتمام الفاعلين السياسيين والباحثين الأكاديميين. وتهدف الدراسة إلى تحليل فعالية الإكراه الاقتصادي وتأثيره على العلاقات الدولية، معتمدة على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على وحدات تحليلية متعددة، وتسعى الدراسة إلى تقييم مدى فعالية هذه الأداة، إلى جانب اقتراح سياسات أكثر توازناً تجمع بين الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية لتحقيق الاستقرار العالمي.

الكلمات المفتاحية: الإكراه الاقتصادي- السياسة الدولية- العلاقات الدولية- العقوبات الاقتصادية- الحروب التقليدية.

Abstract:

This study examines the concept of economic coercion as a tool of modern international politics, aiming to assess its effectiveness in light of technological advancements and geopolitical shifts. It considers economic coercion as an alternative strategy to traditional warfare. The significance of this study lies in addressing a contemporary issue that garners attention from political actors and academic researchers alike. The study seeks to analyze the effectiveness of economic coercion and its impact on international relations, employing a case study approach with multiple analytical units. Furthermore, it aims to evaluate the extent of this tool's effectiveness while proposing more balanced policies that integrate economic pressures with diplomacy to achieve global stability.

Key words: Economic Coercion, International politics - International relations -Economic sanctions- Traditional warfare

*المؤلف المراسل

مقدمة:

شهدت العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة تحولاً ملحوظاً في أدوات الصراع بين الدول، حيث بات الإكراه الاقتصادي يشكل بديلاً متزايد الفعالية للحروب التقليدية، فقد أصبحت العقوبات الاقتصادية، القيود التجارية، الحصار المالي وغيرها، أدوات رئيسية تستخدمها الدول الكبرى للضغط على خصومها وتحقيق أهدافها السياسية دون الحاجة إلى اللجوء للصراع العسكري المباشر. وفي ظل ما يعرفه العالم اليوم من تعقيد اقتصادي وتشابك المصالح الاقتصادية بين الدول، يطرح هذا التحول تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية هذه الأدوات في تحقيق الغايات المرجوة، وما إذا كانت حقاً تمثل بديلاً للحرب أم أنها تخلق أنماطاً جديدة من الصراعات والتوترات الدولية.

فالمُتَّبَع للسياسة الدولية في الوقت الراهن، يجد أنها تركز أساساً على استخدام الإكراه الاقتصادي -أو التلويح بتوظيفه- كأداة رئيسية لتحقيق المآرب في إطار العلاقات الدولية، خاصة مع تراجع الشرعية السياسية للحروب التقليدية وتزايد كلفتها البشرية والاقتصادية. فمن خلال فرض العقوبات المالية والتجارية، تسعى الدول الكبرى إلى التأثير في سلوك الدول المستهدفة، والتحكّم في قراراتها السيادية، أو حتى تغيير أنظمتها السياسية دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية. إلا أن هذه الاستراتيجية لا تخلو من التحديات، فقد تؤدي إلى تداعيات غير مباشرة تتجاوز الدول المستهدفة، مما قد يؤثر على الاستقرار الدولي، الأمن القومي، والتوازنات الجيوسياسية.

بناءً على ما تقدّم، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكال المركّب التالي: هل يُمكن إعتبار الإكراه الاقتصادي كبديل للحرب التقليدية؟ وما مدى نجاعته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول ومُستوى تأثيره على الدول المُستهدّفة؟ وما هي الآثار المترتبة عن تطبيق استراتيجية الإكراه الاقتصادي على الدول المُستهدّفة من جهة ومُجمل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي ككل؟.

وكإجابة أولية للإشكالات السّابقة، نفترض بداية أن الإكراه الاقتصادي يُمكن أن يكون بديلاً فعالاً للحرب التقليدية، لكنه في الوقت ذاته يحمل مخاطر غير مباشرة قد تؤثر على الدول الفاعلة في فرض هذه الإجراءات، وليس فقط على الدول المُستهدّفة. بحيث سيتمّ التحقق من هذه الفرضية والإجابة على الإشكال المركّب لهذه الدراسة من خلال المحاور الرئيسية التالية:

1/ الإطار النظري والمفاهيمي للإكراه الاقتصادي

2/ أدوات الإكراه الاقتصادي كبديل للحرب التقليدية

3/ تقييم فعالية الإكراه الاقتصادي وآثاره الغير المباشرة.

1 المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإكراه الاقتصادي

يُعد الإكراه الاقتصادي مفهوماً شائعاً في حقل العلاقات الدولية، حيث تستخدمه الدول كوسيلة ضغط لتحقيق أهدافها دون اللجوء إلى القوة الصلبة، وتبرز أهميته في الاستراتيجيات الدبلوماسية الحديثة، إذ يعكس تفاعلات القوة والتأثير في النظام الدولي وفقاً لمصالح الدول الكبرى والتحولات الجيوسياسية.

1-1 مفهوم الإكراه الاقتصادي

يشير مفهوم الإكراه الاقتصادي إلى استخدام التدابير الاقتصادية من قبل دولة أو مجموعة من الدول للتأثير على سياسات أو سلوكيات دولة أخرى دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة في التأثير عليها، وتشمل هذه التدابير مجموعة من الاستراتيجيات، مثل العقوبات الاقتصادية، والقيود التجارية والمالية، والقيود على استثمارات الدول المستهدفة وغيرها. وبمعنى أكثر دقة، فإن الإكراه الاقتصادي هو ممارسة للنفوذ الاقتصادي تهدف إلى إجبار الدولة المستهدفة على تغيير سياساتها من خلال فرض ضغوطات اقتصادية عليها، بدلاً من اللجوء إلى المواجهة العسكرية (David, 1985). ومن هذا المنطلق، يُعتبر الإكراه الاقتصادي أداة فعالة في النشاط السياسي للدول، حيث يسمح لها بممارسة نفوذها بعيداً عن تحمّل النتائج المكلفة للحروب.

ومن الناحية النظرية وما أفرزته مقولات وافتراضات مختلف المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية، يُفسّر الإكراه الاقتصادي بشكل مختلف باختلاف تلك المدار الفكرية، حيث يرى الواقعيون أن الإكراه الاقتصادي هو امتداد لسياسات القوة، إذ تستخدم الدول الأدوات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنية وتعزيز الهيمنة الجيوسياسية. في المقابل، يرى الليبراليون أن الإكراه الاقتصادي سلاح ذو حدين، فهو وإن كان قد يضغط على الدول المستهدفة، إلا أنه يؤدي أيضاً إلى تعطيل التشابك الاقتصادي وإضعاف النظام الاقتصادي العالمي. أما المنظور البنائي، فيؤكد أن الإكراه الاقتصادي لا يتعلق فقط بالقوة المادية، بل يشمل أيضاً تشكيل المعايير الدولية وإضفاء الشرعية على التدابير الاقتصادية من خلال المؤسسات الدولية. (Kathryn, 1998)

2-1 الفرق بين الإكراه الاقتصادي والحرب الاقتصادية

غالباً ما يتم الخلط بين مفهومي الإكراه الاقتصادي والحرب الاقتصادية، بحيث تُشير الحرب الاقتصادية إلى استراتيجية أوسع وأكثر هجومية وعدوانية، تهدف إلى إلحاق ضرر اقتصادي بالغ بالخصم، وغالباً ما تُستخدم في سياق الصراعات المسلحة أو التنافس الجيوسياسي المتصاعد (بوكرب، 2022)، وفي المقابل نجد مفهوم الإكراه الاقتصادي الذي يُستخدم ضمن العلاقات السلمية دون التوظيف

المباشر لوسائل العنف والإكراه، حيث يسعى إلى تحقيق الامتثال من خلال فرض الضغوط الاقتصادية بشكل تدريجي. فعلى سبيل المثال، تُعد العقوبات الأمريكية على إيران شكلاً من أشكال الإكراه الاقتصادي الذي يهدف إلى دفع طهران لتغيير سياساتها النووية، في حين أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته قوات الحلفاء على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية كان حرباً اقتصادية تهدف إلى شل قدرات العدو الحربية.

كما تبرز الإشارة، إلى أن فعالية الإكراه الاقتصادي في السياسة الدولية ليست بالضرورة ناجعة، فهو يعتمد على عدة عوامل لنجاحه بحيث يترتب عن غيابها فشله في تحقيق الغايات من الاعتماد عليه كاستراتيجية ضغط، ومن بين تلك العوامل نجد مدى قدرة الدولة المُستهدفة على الصمود، ومُستوى التشابك والترابط الاقتصادي بين الدولة الفاعلة والأخرى المُستهدفة حتى يكون لضغطها أثرٌ مباشر.

3-1 الإكراه الاقتصادي في نظريات العلاقات الدولية

نجد في أدبيات المدارس الفكرية المختلفة في حقل العلاقات الدولية تعاطياً بالتحليل والتفسير لمفهوم الإكراه الاقتصادي وأهدافه وكذا تبعاته المُحتملة على الدول المعنية والنظام الدولي بشكل عام، بحيث ترى المدرسة الواقعية كما مرّ معنا سابقاً، أن الإكراه الاقتصادي هو أداة من أدوات سياسات القوة وهو أحد أهم أبعاد مفهوم القوة والنفوذ للدولة كفاعل أساسي في إطار العلاقات الدولية، حيث تستخدم الدول نفوذها الاقتصادي لإجبار الخصوم على الامتثال لتوجّهاتها بما يخدم مصالحها، وتشير المدرسة الواقعية بهذا المعنى أن الصراع والحرب هي القاعدة المؤسسة للسياسة الدولية لذا فهي دائمة وأبدية وحتمية الوقوع في نفس الوقت وما الإكراه الاقتصادي إلا امتداداً للقوة العسكرية والسياسية وأحد أدواتها (زيد، 2017). ووفقاً للواقعية دائماً، فإن السياسة الاقتصادية الدولية هي لعبة مُحصلتها صفر، حيث إن إضعاف الخصم اقتصادياً يعزز موقع الدولة الفاعلة نسبياً.

في المقابل، يتبنى المنظرون الليبراليون موقفاً أكثر انتقاداً اتجاه مفهوم الإكراه الاقتصادي، حيث يركزون على آثاره غير المقصودة على التشابك الاقتصادي العالمي والأسواق والتعاون الدولي، بمعنى أن الإكراه الاقتصادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية من خلال تقويض المؤسسات السياسية الدولية وكذا الاقتصادية التي تساهم في استقرار النظام العالمي وازدهاره. ويكفي أن نذكر في هذا السياق، أن العقوبات والقيود التجارية المفروضة على روسيا، أدّت إلى نشوب أزمة طاقة بالقارة الأوروبية ككل، وبالتالي تعطلّت مسارات التمويل الطاقوية العالمية وكذا الأنظمة المالية. وعليه فإن استراتيجية الإكراه الاقتصادي عند الليبراليين لا تؤثر فقط على الدولة المُستهدفة بل يتعدّاه إلى آثار جانبية لا يُمكن توقّع مآلاتها.

من جهة أخرى، وعلى عكس الواقعيين، فالليبراليون يرفضون فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البُعد العسكري فحسب، بل يتعدّاه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية (حواصة، 2018). ومن ثمة فإن الفاعلون من غير الدولة على شاكلة منظمة التجارة

الدولية وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية أمام حتمية الحد من التأثيرات المزعزعة للاستقرار الناتجة عن الإكراه الاقتصادي والتقليل من آثارها.

أما من خلال المنظور البنائي، لا يُعتبر الإكراه الاقتصادي مجرد أداة مادية، بل هو ممارسة اجتماعية تتشكل من خلال الخطاب والشرعية التي يعطيها الفاعلون لتصرفاتهم، باعتبار أن البنائية تركز على تأثير الأفكار في السياسة الدولية، فالنظام الدولي حسبهم هو من ابتدع الإنسان فهو نتاج للوعي الإنساني، ويتكون من أفكار ونظام للقيم والمعايير التي نُظمت من طرف البشر أنفسهم، وبالتالي يؤكد البنائيون بأن فعالية الإكراه الاقتصادي تعتمد على كيفية تأطيره وتبريره داخل المجتمع الدولي (دريسي، 2021). فعلى سبيل المثال، قد تحظى العقوبات الاقتصادية المفروضة تحت شعار حقوق الإنسان أو منع الانتشار النووي بشرعية ودعم أوسع مقارنة بالعقوبات التي تُفرض بدوافع تنافس جيوسياسية بحتة. كما أن الخطاب المحيط بالإكراه الاقتصادي، سواء تم تصويره كضرورة دفاعية أو كعمل عدائي، يؤثر بشكل كبير على مدى تقبله من قبل الحلفاء والمجتمع الدولي وبالتالي فإن هذا البُعد سوف يُحدّد حجم تأثيره. ويتجلى هذا البُعد في العقوبات الأمريكية على قطاع التكنولوجيا في الصين، حيث تؤكد تصريحات الفاعلين والمؤيدين لها أنها تأتي من مخاوف الأمن القومي، في حين ترى الصين هذه الإجراءات على أنها محاولة لاحتوائها اقتصاديًا.

المحور الثاني: أدوات الإكراه الاقتصادي كبديل للحرب التقليدية

في ظل تعقيدات النظام الدولي الحديث، أصبحت أدوات الإكراه الاقتصادي بديلاً فعلياً للحروب التقليدية، حيث تلجأ الدول إلى العقوبات التجارية، والقيود المالية، والضغط التكنولوجية وغيرها للتأثير على خصومها دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة، بحيث تُتيح استراتيجية الإكراه الاقتصادي تحقيق أهداف استراتيجية بأقل تكلفة مادية وبشرية، كما يُستخدم لتعزيز النفوذ الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى وفقاً لمصالح القوى الكبرى.

1-2 العقوبات الاقتصادية كأداة للإكراه الاقتصادي

تُعد العقوبات الاقتصادية إجراءً قسرياً تستخدمه الدول أو المنظمات الدولية للتأثير على سلوك دولة مستهدفة أو كيان أو فرد معين دون اللجوء إلى الصراع العسكري، وتهدف هذه العقوبات إلى فرض قيود اقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو تتعلق بحقوق الإنسان (محمد، 2022). ووفق هذا التصور فإن العقوبات الاقتصادية تُعتبر أداة من أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تُصمم لإجبار الطرف المستهدف على تغيير سياساته أو لإضعاف قدراته من خلال فرض قيود اقتصادية (Baldwin David, 1985).

للإشارة، فإنّ العقوبات الاقتصادية تأتي بأشكال مختلفة، تختلف باختلاف الآليات المُعتمدة وكذا الأهداف المرجوة من ورائها، وتشمل العقوبات الفردية، المعروفة أيضاً بالعقوبات "المستهدفة" أو

"الذكية"، وهي إجراءات تُفرض على أشخاص معينين، مثل القادة السياسيين أو النخب الاقتصادية أو المسؤولين الحكوميين، وتتضمن هذه العقوبات عادةً تجميد الأصول وحظر السفر وقيوداً مالية تهدف إلى الضغط على صناع القرار (Clyde, 2007). أما العقوبات القطاعية، فهي تستهدف قطاعات اقتصادية رئيسية، مثل الطاقة أو التمويل أو الدفاع، لتعطيل البنية الاقتصادية للدولة المستهدفة.

وتستهدف العقوبات المالية المؤسسات المصرفية وأنظمة الائتمان والمعاملات المالية الدولية، أو تجميد الاحتياطيات الأجنبية. فضلاً على استراتيجية العقوبات الذكية وهي التي تفرض ضغوطاً مباشرة وقسرية على الكيانات والأفراد وتكون أكثر دقة وانتقائية في تقييد المعاملات التجارية والمالية مع التقليل من الآثار السلبية على الفئات الضعيفة والهشة من السكان (قردوخ، 2020). وأخيراً، تفرض العقوبات التكنولوجية قيوداً على الوصول إلى التقنيات الحيوية، مثل أشباه الموصلات والبنية التحتية للاتصالات، كما يظهر في القيود الأميركية المفروضة على شركة "هواوي" الصينية وحرمان روسيا من تقنيات الحوسبة المتقدمة.

وتبرز العديد من الدراسات الحالة تأثير العقوبات الاقتصادية في السياسة العالمية، فقد واجهت روسيا، بعد ضمها شبه جزيرة القرم عام 2014 وغزوها لأوكرانيا عام 2022، عقوبات غربية غير مسبوقة، شملت تجميد الأصول وفرض قيود على صادرات الطاقة واستبعادها من نظام "سوفيت" المالي. وبينما أضعفت هذه الإجراءات الاقتصاد الروسي بشكل كبير، فقد دفعت موسكو أيضاً إلى البحث عن شركاء تجاريين بديلين، مثل الصين والهند، مما قلل من فعالية الضغوط الاقتصادية الغربية.

أما إيران، فقد خضعت لعقوبات أميركية ودولية لعدة عقود بسبب برنامجها النووي، حيث استهدفت العقوبات صناعاتها النفطية وقطاعها المصرفي وصناعاتها الرئيسية، وعلى الرغم من الأثر العميق للعقوبات على الاقتصاد الإيراني، فقد أسهمت أيضاً في تعزيز قدراته على التكيف من خلال التجارة غير الرسمية وتعميق العلاقات مع شركاء غير غربيين كدولة قطر.

أما كوريا الشمالية، وهي من أكثر الدول الخاضعة للعقوبات في العالم، فقد واجهت قيوداً تجارية وعزلة مالية وحظراً على الأسلحة بسبب طموحاتها النووية، إلا أن بيونغ يانغ تمكنت من تطوير استراتيجيات للالتفاف على العقوبات والتقليل من آثارها السلبية.

* نظام سوفيت (SWIFT) هو شبكة مالية عالمية تُستخدم لتبادل الرسائل المالية بشكل آمن بين البنوك والمؤسسات المالية. يُعد العمود الفقري للتحويلات المالية الدولية، حيث يربط آلاف البنوك حول العالم لتسهيل العمليات المصرفية عبر رموز موحدة. لا يقوم سوفيت بتحويل الأموال فعلياً، لكنه يُوفّر وسيلة آمنة وسريعة لإرسال أوامر الدفع بين المؤسسات المالية.

2-2 الحصار التجاري والقيود على التصدير والاستيراد

تُعد المقاطعة التجارية أهم عقوبة اقتصادية توقعها دولة أو مجموعة من الدول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها بالإضافة إلى كونها تمثل النموذج الأمثل للعقوبات الاقتصادية والإكراه الاقتصادي، لأنها تُشدّد الخناق على الطرف المعاقب حتى تحقيق مصالحها، والمقاطعة تاريخياً كاستراتيجية ضغط استخدمتها الحكومة الصينية ضد اليابان في الفترة بين 1908 و 1931، كما طبّقها الاتحاد الألماني في القرنين 14 و 15 في علاقاته الدولية (خلف، 2016). ولا يزال يجري الاعتماد عليها من طرف اللاعبين الدوليين الكبار بهدف إضعاف اقتصاد الدولة المستهدفة، وتعطيل مصادر التوريد الخاصة بها، وإجبارها على إجراء تغييرات في سياساتها بما يخدم مصالحها.

وعلى سبيل المثال، يُعد الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1962 أحد أشهر الأمثلة على المقاطعات التجارية، ويُعتبر هذا الحظر من بين الأطول في التاريخ الحديث، حيث يقيّد تعامل الشركات الأميركية وحلفائها التجاري مع كوبا، مما يحد بشكل كبير من قدرتها على الحصول على السلع الأساسية والتكنولوجيا والخدمات. وبينما كان الهدف من الحظر الضغط على الحكومة الكوبية لإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإنه أسهم أيضاً في الركود الاقتصادي ونقص الإمدادات وتدهور البنية التحتية للبلد.

كما أن القيود على التصدير والاستيراد تعتبر هي الأخرى من بين أدوات الإكراه الاقتصادي الفاعلة في الوقت الحالي، وأبرز مثال على ذلك هو القيود الأميركية المفروضة على وصول الصين إلى تكنولوجيا أشباه الموصلات، لا سيما استهداف شركة "هواوي" وشركات التكنولوجيا الصينية الأخرى، ففي عام 2019، أدرجت الحكومة الأميركية "هواوي" في قائمة الكيانات المحظورة، مما منع الشركات الأميركية من تزويدها بالمكونات الأساسية مثل الرقائق المتقدمة وتقنيات شبكات الجيل الخامس. وقد بررت واشنطن هذه الخطوة بدواعي الأمن القومي، متهمّة "هواوي" بمخاطر التجسس وعلاقاتها الوثيقة بالحكومة الصينية. وقد أدت العقوبات إلى تعطيل إنتاج "هواوي" من الهواتف الذكية ومعدات الاتصالات بشكل كبير، مما أجبر الشركة على تطوير سلاسل توريد بديلة والاستثمار في تصنيع أشباه الموصلات محلياً*.

3-2 الضغط المالي

يتمثّل الضغط المالي كأحد أبرز آليات الإكراه الاقتصادي في عدّة تدابير على شكل وقف المساعدات المالية والقروض والإئتمانات المصرفية، بحيث تلجأ الدول إلى هذه الاستراتيجيات لفرض سياسات محدّدة

* للاطلاع أكثر على الاستراتيجية الصينية لمواجهة الإكراه الاقتصادي الغربي يرجى الاطلاع على: نصيرة ملاح، الاستراتيجية الصينية للصين ومكانتها في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017-2018.

أو إصلاحات على الدول المُستهدَفة. فهو بذلك شكلاً من أشكال المعاملات المالية والنقدية من أجل الإضرار باقتصاد الدولة المُستهدَفة، ويشمل هذا الإجراء عادة وقف المُساعدات المالية والقروض والائتمانات المصرفية، إلى جانب تجميد الأرصدة المالية بالدولة المعاقبة وحتى في المصارف والبنوك الخارجية (محمد، 2022).

وقد سجّل التاريخ السياسي العديد من المحطّات التاريخية التي تُصنّف ضمن هذا السياق، على شاكلة الضغوط المالية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا بدعوى التسرّب الشيوعي إلى القارة الأمريكية، ونفس الاستراتيجية تم تطبيقها ضد كوبا، وليبيا منذ السبعينات من القرن الماضي، وضد سوريا منذ 2011 (خلف، 2016).

بالإضافة إلى تجميد الأرصدة المالية الخاصة بالدول المُعاقبة، ولقد قامت بتنفيذ هذا الإجراء كل من فرنسا وإنجلترا وأمريكا ضد مصر بعد تأميمها لقناة السويس 1956، مما أوقع مصر في أزمة مالية بفقدانها العملات الأجنبية التي كانت مقرّرة لتمويل تجارتها الخارجية، كما طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الإجراء على إيران أيضاً بعد أزمة الرهائن سنة 1979، وقبلها استعملت عصبة الأمم هذه الاستراتيجية ضد إيطاليا لغزوها إثيوبيا سنة 1935 (لخضاري، 2016).

4-2 توظيف المنظمات الاقتصادية كأداة للإكراه الاقتصادي

لا شكّ أن المنظمات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تشكيل الاستقرار المالي العالمي، والعلاقات التجارية، وتؤثّر على العلاقات بين الدول بشكل عام، ومع ذلك، يمكن أيضاً استخدامها كأدوات للإكراه الاقتصادي، حيث تتيح للدول القوية أو التحالفات فرض ضغوط مالية على الدول المُستهدَفة. ومن ناحية أخرى يمكن أن يتخذ هذا الإكراه أشكالاً مختلفة، مثل المساعدات المالية المشروطة، أو الإقصاء والاستبعاد من الاتفاقيات الاقتصادية، أو القيود التي تفرضها التكتلات الاقتصادية.

أ/ الإكراه الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية

كثيراً ما تُنتقد المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستخدامها كأدوات للإكراه الاقتصادي، لا سيما من قبل الدول القوية ذات التوجّه الرأسمالي التي تمارس نفوذها على عمليات صنع القرار وبخاصة على الدول النامية (بلباس، 2024). فمثلاً، يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات مالية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية، لكنه غالباً ما يفرض شروطاً صارمة على قروضه، تشمل إصلاحات هيكلية تتماشى مع المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة الرئيسية، كما حدث مع الحالة الجزائرية في الحقبة التي رافقت الأزمة الأمنية بداية من تسعينات القرن الماضي، وتشمل هذه الشروط إجراءات التقشف، وتحرير الأسواق، وحتى إدراج تعديلات في منظوماتها التشريعية، مما قد يفرض أعباءً كبيرة على الدول المستفيدة، ويحد من سيادتها الاقتصادية (دقيش، 2019).

ولا بأس هنا أن نشير إلى الدور السلبي الذي لعبه صندوق النقد الدولي في أزمة الديون اليونانية (2010-2018)، حيث خضعت اليونان لإجراءات تقشف قاسية مقابل الحصول على مساعدات مالية، وفُرضت عليها تبني سياسات مُعيّنة على حساب أولوياتها المحلية وسيادتها الوطنية، وأدت هذه التدابير إلى اضطرابات اجتماعية واسعة، وانكماش اقتصادي، وعدم استقرار سياسي.

كما استُخدمت المؤسسات المالية لحرمان حكومات من التمويل بسبب مواقفها السياسية المعارضة لتوجهات الدول الغربية، فعلى سبيل المثال، حجب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المساعدات المالية عن دول مثل فنزويلا وإيران، بحجة سوء الإدارة الاقتصادية وضعف الحوكمة، لكن المُتَبَّعين لشؤون السياسة الدولية يرون أن هذه القرارات ذات دوافع سياسية بالدرجة الأولى (Michel, 2003).

ب/ استخدام التكتلات الاقتصادية كأدوات للإكراه الاقتصادي

إلى جانب المؤسسات المالية، تُستخدم التكتلات الاقتصادية والتحالفات كأدوات للإكراه الاقتصادي، إذ يمكن لهذه المجموعات فرض قيود تجارية، أو وضع حواجز تنظيمية، أو تقديم حوافز اقتصادية لممارسة الضغط السياسي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، بحيث أن قدرتها على فرض الضغوط الاقتصادية على الدول تعكس ديناميكيات القوة في العلاقات الدولية.

حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية بالدرجة الأولى، استخدم الإكراه الاقتصادي من خلال الاتفاقيات التجارية والسياسات التنظيمية التي تربطه بمختلف دول العالم، فمن خلال نظام الأفضليات المعمم*، يمنح الاتحاد الأوروبي شروطاً تجارية تفضيلية للدول النامية، لكنه قد يُعلق هذه الامتيازات لأسباب سياسية، كما حدث مع ميانمار وكمبوديا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

كما يُسجّل أيضاً توظيف منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك+) نفوذها الاقتصادي في بعض الأحيان لأغراض قسرية، فمن خلال التحكم في مستويات إنتاج النفط، تستطيع "أوبك+" التأثير على أسعار الطاقة العالمية، مما يفرض ضغوطاً اقتصادية على الدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء فضلاً على استخدام مجموعة الدول السبع الكبرى (G7)، التي تضم أكبر الاقتصادات المتقدمة في العالم، لاستراتيجية الإكراه الاقتصادي من خلال تنسيق العقوبات والقيود التجارية والعزل المالي، وقد كان للمجموعة دور بارز في تقييد وصول روسيا إلى الأسواق المالية العالمية والحد من صادرات التكنولوجيا المتقدمة إليها. (Jonathan, 1997)

* نظام الأفضليات المعمم (Generalized System of Preferences - GSP) هو برنامج تجاري دولي يمنح بموجبه عدد من الدول المتقدمة إعفاءات أو تخفيضات جمركية على وارداتها من الدول النامية، بهدف دعم التنمية الاقتصادية في هذه الدول من خلال تعزيز صادراتها.

المحور الثالث: تقييم فعالية الإكراه الاقتصادي وأثاره الغير مباشرة

يُنظر إلى الإكراه الاقتصادي من قبل الباحثين والمهتمين بشؤون السياسة العالمية على أنه الأداة الأكثر تأثيراً في تحقيق الأهداف السياسية الخارجية للدول دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية، من خلال الآليات المختلفة التي تم ذكرها في العناوين السابقة. ومع ذلك، تظل فعاليته موضع نقاش واسع، باعتبار نجاح بعض حالات الإكراه الاقتصادي في التأثير على سلوك الدول المُستهدفة، دون أن يكون لها نفس التأثير في حالات أخرى، بل تعدى الأمر في حالات مُغايرة إلى تسجيل آثار عكسية على الدول المُستهدفة إضافة إلى اتساع دائرة تأثيره إلى دول أخرى غير مُستهدفة.

1-3 فعالية الإكراه الاقتصادي في تحقيق أهدافه

تختلف فعالية الإكراه الاقتصادي بشكل كبير من حالة إلى أخرى، ففي حين أن بعض الدول أُجبرت على تغيير سياساتها بسبب الضغوط الاقتصادية المستمرة، فإن دولاً أخرى تمكنت من الصمود أو حتى الالتفاف على هذه الإجراءات القسرية. بحيث نجد نجاح الإكراه الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بعد غزو الأخيرة للكويت عام 1990، شمل عقوبات وقيوداً تجارية، وتجميد الأصول، إلى جانب حظر تصدير النفط، وحظر النقل الجوي، وقد أدت هذه العقوبات إلى إثناء العراق عن مشروع غزو الخليج، بعد أثار الإكراه الاقتصادي على البلد، لاسيما من حيث تدهور القطاع الاقتصادي الشديد، والانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، وبوادر أزمة تغذية نتيجة حظر الولايات المتحدة تصدير القمح للعراق إلخ، ومعاناة إنسانية واسعة النطاق (محمدي، 2022).

على النقيض من ذلك، تكشف حالة إيران عن حدود تأثير الإكراه الاقتصادي كاستراتيجية مساومة وضغط، فمنذ الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979، واجهت إيران عقوبات اقتصادية متعددة من الولايات المتحدة وحلفائها، استهدفت بشكل رئيسي صادراتها النفطية، وقطاعها المصرفي، وعلى الرغم من ذلك، أظهرت إيران قدرة كبيرة على التكيف مع تلك الإكراهات، من خلال تطوير شبكات تجارية بديلة، واستخدام آليات مالية غير رسمية، وإجراء تعديلات داخلية على اقتصادها (Suzanne, 2015).

الشكل رقم 01: مقارنة بين نجاح وفشل استراتيجيات الإكراه الاقتصادي

الدولة	نمط الإكراه الاقتصادي	خلفيات الإكراه الاقتصادي	التأثير المباشر	سبب نجاح/فشل الإكراه الاقتصادي
روسيا	عقوبات مالية وتجارية	تقويض الاقتصاد الروسي	جزئي	تطوير الاقتصاد المحلي وبدائل مالية
كوريا الشمالية	عقوبات تجارية	الضغط لإنهاء التجارب النووية	فشل	دعم اقتصادي من الصين واستمرار التهريب
العراق	حصار اقتصادي شامل	الإطاحة بصدام حسين	فشل	أثر العقوبات على الشعب أكثر من النظام
إيران	عقوبات مالية ونفطية	وقف البرنامج النووي	جزئي	البحث عن تحالفات بديلة مثل الصين وروسيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

2-3 آليات تكيف الدول المستهدفة مع استراتيجيات الإكراه الاقتصادي

تعتمد الدول التي تتعرض للإكراه الاقتصادي على استراتيجيات متعددة لتخفيف آثار العقوبات والحفاظ على استقرارها الاقتصادي والسياسي، وتشمل هذه الاستراتيجيات تنشيط الاقتصاد غير الرسمي، وبناء تحالفات وتكتلات بديلة، وتنويع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

أ/ الاقتصاديات الغير رسمية والشبكات التجارية الغير المشروعة

تلجأ العديد من الدول الخاضعة للعقوبات إلى الأسواق السوداء، والتهريب، والشبكات التجارية غير الرسمية للالتفاف على القيود الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، بادرت كوريا الشمالية في أنشطة تجارية غير قانونية للتهرب من القيود الدولية المفروضة عليها، حيث وظفت سرقة العملات الرقمية، وتهريب النفط والسلع بطرق سرية عبر وسطاء مثل الصين وروسيا.* وبالمثل، استخدمت إيران شركات وهمية، وقنوات مصرفية غير رسمية، واتفاقيات تجارية بنظام المقايضة للحفاظ على صادراتها النفطية والمعاملات المالية رغم العقوبات الغربية (الاقتصادية، 2025).

ب/ بناء تحالفات وتكتلات بديلة

يُمثّل الإكراه الاقتصادي دافعاً للدول المستهدفة للجوء إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع شركاء جدد، وكذا الدخول في أحلاف وتكتلات حتى تقلّل من الآثار المُحتملة على الضغوطات والعقوبات

* أنظر: رضا محمد هلال، سياسات الدول النامية في تعزيز قدراتها العسكرية غير التقليدية: كوريا الشمالية كدراسة حالة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 11، 2021.

الاقتصادية، فقد وسّعت فنزويلا، بعد تعرضها لعقوبات أمريكية، علاقاتها التجارية مع حلفاء جُدد كتركيا وإيران والصين، مما سمح لها بالتكيّف مع القيود المالية.

ج/ تنويع الاقتصاد وتعزيز الاكتفاء الذاتي

يعتبر هو الآخر من أهم الاستراتيجيات التي من شأنها تجاوز أو تخفيف الآثار السلبية للإكراه الاقتصادي، من خلال الاستثمار في الطاقات الوطنية والصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. ولعلّ الحالة الصينية والروسية تعتبران أبرز الأمثلة في هذا السياق في مواجهة القيود الأمريكية، حيث كثفت الصّين جهودها لتطوير الصناعة الالكترونية معتمدة على الموارد المحلية، وشجّعت روسيا الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي لتقليل اعتمادها على المنتجات الغربية.

3-3 تداعيات الإكراه الاقتصادي

تتعدّد الأهداف المرجوة من توظيف استراتيجية الإكراه الاقتصادي، كما تتعدّد آثاره ولا تتوقّف بالضرورة على تحقيق تلكم الأهداف، فغالبًا ما تؤدي هذه الإجراءات إلى نتائج غير مقصودة تمتد إلى ما هو أبعد من الدولة المُستهدفة، فقد تؤثر هذه التداعيات على الأسواق العالمية وتؤدي إلى عدم استقرارها، كما تُلحق الضرر بالدول الغير المعنية بإجراءات الإكراه الاقتصادي، بل وقد تُعزز اقتصادات الدول المُستهدفة بدل إلحاق الضرر بها.

أ/ التأثير على الدول الغير المستهدفة

في ظل طبيعة المجتمع الدولي المركبة والاعتماد المتبادل بين أطرافه، غالبًا ما تأخذ استراتيجية الإكراه الاقتصادي شكل كُرة الثلج في تأثيره، بحيث تبدأ تداعيات القيود والضغط الاقتصادي على الدول المُستهدفة لتمتدّ لتلكم الآثار السلبية إلى دول أخرى ترتبط اقتصاديا أو سياسياً بالدولة المُستهدفة، ممّا يتسبّب في تداعيات أخرى غير مُحتملة كارتفاع الأسعار عالمياً، وعدم الاستقرار المالي.

وفي هذا الصّدد، نجد أن العقوبات المفروضة على روسيا بعد غزوها لأكرانيا سنة 2022 من طرف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كان الهدف منها إضعاف الاقتصاد الروسي، لكنها أدت إلى أزمة طاقة عالمية، وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة التضخم في مختلف أنحاء العالم، وقد عانت العديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وآسيا، من أزمات اقتصادية حادة بسبب ارتفاع تكاليف استيراد الوقود والمواد الغذائية.

ب/ تعزيز النزعة القومية والاقتصاديات البديلة

كما يُسجّل الواقع، تداعيات عكسية للإكراه الاقتصادي غير امتثال الدّول المُستهدّفة، بحيث أثبتت التجربة في حالات عديدة تمكّن الدول المُستهدّفة من تفادي آثار الإكراه الاقتصادي من خلال

إيجاد اقتصاديات بديلة وتعزيز شرعيتها الداخلية عبر تعزيز النزعة القومية وتصوير العقوبات كأفعال عدائية، ممّا يُساعد على تعبئة الدعم الداخلي وتبرير سياسات التقشّف والحماية الاقتصادية.

ولعلّ أبرز مثال في هذا السياق، التجربة الصينية المتمثلة في تحويل القيود الأمريكية على صادراتها الإلكترونية إلى تحويل هذا القطاع الحيوي إلى أكثر القطاعات استثماراً من خلال تطوير صناعاتها الإلكترونية محلياً وتحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي وتقليل اعتمادها على الموردين الأوروبيين والأمريكيين. كما أدى تصاعد العقوبات إلى انتشار استخدام العملات الرقمية وآليات التسويات التجارية الرقمية، مما سمح للدول المُستهدفة بتنفيذ المعاملات المالية خارج النظام المالي الغربي التقليدي، مما أضعف فعالية الإكراه الاقتصادي.

3-3 مستقبل الإكراه الاقتصادي في العلاقات الدولية

أصبح الإكراه الاقتصادي أداة مركزية في إدارة الشؤون الدولية وآلية ضغط يتيح للدول القوية ممارسة نفوذها، إلّا أن التطورات في النظام المالي العالمي، والابتكارات التكنولوجية، والتحويلات الجيوسياسية تثير تساؤلات جوهرية حول فاعليته على المدى الطويل؟.

أ/ إمكانية بقاء الإكراه الاقتصادي بديلاً للحرب التقليدية

كإجابة أوليّة، يمكن القول أن فعالية الإكراه الاقتصادي واعتباره بديلاً عن الحرب التقليدية مقترنة بمدى تحقيقه لأهدافه، وهو الأمر الذي يُثني الدول الفاعلة عن التوجّه إلى المواجهة واستخدام العنف، بحيث تُشير التجربة أن الإكراه الاقتصادي يكون أكثر فاعلية عندما تفتقر الدولة المُستهدفة إلى بدائل تجعل منه أكثر حدّة وتأثيراً على سياساتها ومصالحها.

إلّا أن حصول الدولة المُستهدفة على بدائل عن الحظر أو القيود والضغوط الاقتصادية، يشير إلى أن الإكراه الاقتصادي وحده قد لا يكون كافياً لمنع الصّراعات كالحال في روسيا وحرّبا مع أوكرانيا، بحيث فشل الإكراه الاقتصادي عن منع العدوان العسكري الروسي، ويثير ذلك تساؤلات حول ما إذا كان الإكراه الاقتصادي يمكن أن يكون بديلاً حقيقياً للحرب أم أنه مجرد وسيلة لتأجيل المواجهات؟.

ب/ تأثير التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية على مستقبل الإكراه الاقتصادي

يمثل التطور السريع في التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية تحدياً كبيراً لمُستقبل الإكراه الاقتصادي التقليدي، فمع استخدام الدول المُستهدفة العملات المشفرة مثل "البيتكوين" و"الإثيريوم" والعملات الرقمية وهي أنظمة دفع بديلة تتجاوز الشبكات المصرفية التقليدية، قد تراجع فعالية العقوبات والقيود التجارية مُستقبلاً.

ج/ الإكراه الاقتصادي بين منع الصراعات التقليدية وخلقها

بينما يُقصد بالإكراه الاقتصادي ردع العدوان، فإنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى ردود فعل انتقامية قد تصل إلى المواجهة المباشرة، وتعميق العداءات، ودفع الخصوم إلى تشكيل تحالفات أقوى. فقد أدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى اضطراب الأسواق العالمية، وزيادة التعريفات الجمركية، مما جعل هذا التصعيد يزيد من تفاقم التوترات بدلاً من حلها.

كما يُمكن للإكراه الاقتصادي أن يكون دافعاً لاتخاذ إجراءات عسكرية، مثل الحروب بالوكالة التي تقوم بها إيران في منطقة الشرق الأوسط رداً على الإكراهات الاقتصادية التي تُواجهها، من خلال دعم الحوثيين في اليمن وكذا مختلف حلفائها في المنطقة لخلق بيئة غير مُستقرة سياسياً في المنطقة.

خاتمة

من خلال ما سبق، يظهر جلياً، أنه وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للإكراه الاقتصادي في السياسات الدولية في الوقت الراهن، إلا أنه يصعب التحكم في آثاره، فرغم أن العقوبات والقيود التجارية والضغوط المالية يمكن أن تؤثر على سلوك الدول، إلا أن فعاليتها تختلف بشكل كبير وفقاً لعوامل مثل قدرة الاقتصاد المستهدف على الصمود، وتوافر الأسواق البديلة، وطبيعة بنية الاقتصاد الدولي.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من اعتبار الإكراه الاقتصادي بديلاً للحرب التقليدية، فإنه لا يحقق دائماً أهدافه المرجوة، فقد أظهرت بعض الدول المستهدفة، مثل روسيا وإيران وكوريا الشمالية، قدرتها على تحمل الضغوط الاقتصادية لفترات طويلة عبر تنوع شراكاتها التجارية، وتطوير أنظمة مالية بديلة، وتعزيز الصناعات المحلية، كما يمكن أن يأتي الإكراه الاقتصادي بنتائج عكسية، عبر تعزيز النزعات القومية، وتعميق الانقسامات الجيوسياسية، وأحياناً تصعيد الصراعات بدلاً من منعها.

ونظراً للعواقب الغير المقصودة للإكراه الاقتصادي لا سيما تلك التي تمسّ بشكل مباشر أو غير مباشر بحقوق الإنسان، يجب على صناع القرار مراعاة التأثيرات الاقتصادية الأوسع للعقوبات والقيود التجارية، من خلال تصميم سياسات الإكراه الاقتصادي بشكل يضمن عدم تضرر الدول الغير مُستهدفة، ويُقلّل من إمكانية تأثيرها على الأفراد كإعاقة تحرّكهم، أو التضخم وعدم الاستقرار السياسي.

كما يجب أن تضطلع المنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والتحالفات الاقتصادية الإقليمية بدور أقوى في تسوية النزاعات قبل اللجوء إلى الإكراه الاقتصادي، علاوة على ألا ينبغي أن يحل الإكراه الاقتصادي محل الأطر الدبلوماسية التقليدية وآليات حل النزاعات. فمن خلال تبني نهجاً أكثر توازناً يجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية والتعاون الدولي، يُمكن للمجتمع الدولي تجنب الأزمات الاقتصادية غير الضرورية، وتعزيز الاستقرار العالمي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ/ باللغة العربية:

- أحمد محمد أبو زيد. (2017). نظريات العلاقات الدولية والحرب. الناقد للدراسات السياسية ، ص19.
- الاقتصادية. (01 01، 2025). تاريخ الاسترداد 01 10، 2025، من الاقتصادية: https://www.aleqt.com/2020/10/25/article_1953131.html
- بوبكر خلف. (2016). العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، ص116.
- جمال حواوسة. (2018). الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي عرض وتقييم. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ص310.
- جمال دقيش. (2019). أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الإنتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، ص25.
- حنان دريسي. (2021). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. مدارات سياسية ، ص224.
- رضا قردوخ. (2020). العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية ، ص92.
- عمر بوكركب. (2022). الحرب الاقتصادية: الظاهرة وتجلياتها في سياسات القوى الكبرى. السياسة العالمية ، ص126.
- محمد قرشي وإيمان بلباس. (2024). المؤشرات الاقتصادية في ظل قرض صندوق النقد الدولي لسنة 2016. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، ص05.
- محمد مصطفى. (2022). التطبيقات الإيجابية والسلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها على حقوق الإنسان. مجلة القانون الدولي والتنمية ، ص372.
- مليكة محمدي. (2022). حرب الخليج الثانية (1990-1991) وتوسّع النفوذ الأمريكي في الخليج العربي. أفكار وآفاق ، ص114.

ب/ باللغة الأجنبية:

- Baldwin David. (1985). United States: Princeton University Press.
- Clyde, H. G. (2007). Economic Sanctions Reconsidered. United States: Peterson Institute for International Economics.
- David, B. (1985). Economic Statecraft. United States: Princeton University Press.
- Jonathan, K. (1997). The Political Economy of International Monetary Power. United States: Princeton University Pres.
- Kathryn, F. M. (1998). International Norm Dynamics and Political Change. United States: International Organization.
- kkkk. (5555). uuuu.
- Michel, C. (2003). The Globalization of Poverty and the New World Order. Canada: Global Research.
- Suzanne, M. (2015). Iran's Political Economy since the Revolution. United States: Cambridge University Press.
- ابن خلدون، ع. ا. (1984). تاريخ ابن خلدون. بيروت: دار القلم.
- لخضاري، ع. ا. (2016). العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان. حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، ص91.